

# بفضل سياسات مترقبة وغير شفافةٍ الخبرير إبراهيم نوار: الدولار بدأ رحلة صعود جديدة أمام الجنيه



السبت 9 نوفمبر 2024 م

قال الدكتور إبراهيم نوار، الخبير الاقتصادي، إنه من المتوقع أن يبدأ الدولار رحلة صعود جديدة مقابل الجنيه المصري، مع البدء في معاملات الأسبوع الحالي.

عبر حسابه على فيسبوك Ibrahim Nawar، قال نوار في مقال بعنوان "رحلة صعود جديدة للدولار فوق الجنيه المصري" إنه: "من المتوقع أن يبدأ الدولار رحلة صعود جديدة مقابل الجنيه المصري، مع البدء في معاملات الأسبوع الحالي، بعد أن أصدر البنك المركزي المصري تعليمات لرؤساء البنوك التجارية في نهاية معاملات الأسبوع الماضي بتدبير الدولار للاعتمادات المستنديّة لاستيراد السلع غير الأساسية التي يتطلب استيرادها موافقة مسبقة منه، وفق مراكز الدولار في كل بنك".

وأوضح أنه "سيلزم أولاً تحديد المركز العائلي في كل بنك بالنسبة للمحتاج لديه من العملات الأجنبية، وطلبات العملاء لتمويل واردادتهم" ويتربّط على ذلك تحديد نسبة العجز التي ستكون مدركاً رئيسياً لتحديد سعر الدولار. تعليمات البنك المركزي تتطوّر على قدر كبير من عدم الوضوح بشأن حدود التمويل وحدود ارتفاع الدولار، خصوصاً وأن سياسة الدولة مترقبة وغير شفافة".

وأشار إلى أن بعض المصرفيين يعتقدون أن هذه التعليمات قد تكون انحصاراً مؤقتاً لضغط صندوق النقد الدولي، في شأن توفير قدر أكبر من المرونة في سعر الصرف؛ ولذلك فإنهم يتذمرون الحذر في شأن التعامل بالتعليمات الجديدة. أحد أهم الأسئلة المطروحة هو: هل سيتدخل البنك المركزي في السوق بائعاً للدولار، أم أنها سيكتفي بموقف المراقب عن بعد؟ . وأكد أن "مؤشرات المعاملات اليوم قد لا تكون كافية بالقدر المطلوب لاستشراق طبيعة السياسة النقدية، لكنها تستشهد ضغوطاً جديدة قوية على الجنيه المصري".

## استياء من الأوضاع

وسبق للدكتور Ibrahim Nawar أن عبر عن فقدانه للأمل في النظام القائم وعن وثيقة جديدة لتحديد سياسة دور الدولة في الاقتصاد؛ وقال: "هل من جديد؟ .. هل فعلاً توجد دولة؟ أم هي مجرد شبهة دولة؟ أم أنها بناء جديد "جمهورية جديدة" تضع أركانها في الصدراًء لإقامة "مصر بديلة" ترحل تماماً عن "مصر الأصيلة" لكن بعمل وعرق شعب الأخيرة؟ ." وأضاف أنه "المطلوب أولاً دولة مؤسسيّة وأن تتصرف هذه الدولة وفقاً لمعايير الرشد والكفاءة والمصلحة الجماعية وتكافؤ الفرص في كل مجالات الحياة بما فيها السوق" الدولة تصدر وثائق لا تاحترمها، لأن الأهراء مترقبة وتصدر قوانين لا تعمل بها، لأن المصالح متضاربة" وتوكّل مسؤولية اتخاذ القرار الأخير لفرد واحد في أي مستوى، مما جعل الاستقرار غير مؤكّد وعدم اليقين هو الغالب".